

Distr.: General
17 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٥٩ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام**

موجز

يلخص هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٠١/٦٤، التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الصحراء الغربية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

* A/65/150.

** قدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر دون ذكر التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، التي قررت فيها الجمعية العامة أنه ينبغي إذا قدم تقرير في وقت متأخر إيراد أسباب هذا التأخر في حاشية للوثيقة.



١ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار ١٠١/٦٤ بشأن مسألة الصحراء الغربية. وواصل الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بذل مساعيه الحميدة لدى الطرفين المعنيين. ويقدم هذا التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٠١/٦٤.

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مؤرخاً ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/175) عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وفي ذلك التقرير، أبلغ الأمين العام المجلس بأنشطة مبعوثه الشخصي الرامية إلى تشجيع المفاوضات المتعلقة بالصحراء الغربية. وفي أعقاب الرحلة التي قام بها المبعوث الشخصي إلى المنطقة في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لتوضيح غرض وهيكل الاجتماعات غير الرسمية التي اقترحها، وللتأكد من استعداد الطرفين والدولتين المجاورتين لحضورها، عُقد الاجتماع غير الرسمي الأول في دورنشتاين بالنمسا في يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وحقق هذا الاجتماع هدفه الرئيسي المتمثل في إعادة إرساء جو الاحترام المتبادل والحوار الذي ساد عند بداية المفاوضات في مانهاست بالولايات المتحدة الأمريكية لكنه ما لبث أن أثمر في مجرى الجولات المتعاقبة. وتجاوز الطرفان بأسلوب ساد الاحترام وروح الأخذ والعطاء، وناقشا تدابير بناء الثقة وقضايا حقوق الإنسان تمهيدا للقيام في وقت لاحق ببحث القضايا الموضوعية لخلافهما. فاتفقا من حيث المبدأ على تنفيذ اقتراح مطروح منذ وقت طويل يتعلق باستكشاف خيار النقل البري في سياق التوسع في الزيارات الأسرية بين الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، واتفقا على أن ينظرا بروح إيجابية في تدابير بناء الثقة التي اقترحها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفي أي تدابير أخرى قد يقترحها المبعوث الشخصي.

٣ - وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، تبادل الطرفان الاتهامات بارتكاب انتهاكات، واشتكى كل طرف من طريقة تناول الطرف الآخر لهذه المسائل. وطالبت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بإنشاء آلية رصد تابعة للأمم المتحدة، وهو ما اعترض عليه المغرب. وتجنباً لتسميم الأجواء، اقترح المبعوث الشخصي أن يبدي كل طرف شواغله بشأن هذه المسألة من خلاله بدلا من إبدائها في تصريحات علنية. وعلى الرغم من الاتفاق على ذلك الإجراء، تواصل بعد ذلك تبادل الاتهامات علنا. وقبل انتهاء اجتماع دورنشتاين، شرع الطرفان أيضا في مناقشة أولية للقضايا الموضوعية الأساسية ولكن الخلاف استمر بينهما، ولا سيما بشأن شروط تقرير المصير.

٤ - وكان الوفدان المراقبان للجزائر وموريتانيا حاضرين في دورنشتاين. وحدير بالذكر أن الجزائر قد شاركت في العملية على المستوى الوزاري للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤. وقال الوفد الجزائري إنه، بصفته وفدا مراقبا، لا يستطيع أن يشارك مباشرة في المحادثات ولكنه مستعد للعمل مع الطرفين على أي أمر يتفقان عليه فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وقضايا حقوق الإنسان.

٥ - وبعد اجتماع دورنشتاين، أجرى مبعوثي الشخصي مشاورات منتظمة مع الطرفين، وخلص إلى أن من الأرجح أن يُحرز التقدم بشأن القضايا الموضوعية الأساسية في اجتماع غير رسمي آخر لا في جولة خامسة من المفاوضات الرسمية تُعقد على الفور. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أثناء دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، اجتمع الأمين العام على انفراد مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ومع وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الطيب الفاسي الفهري، وأعرب كلاهما عن استمرار التزامهما بعملية التفاوض، وعن دعمهما للجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي. وأتاحت مواصلة المشاورات مع الطرفين فتح الطريق أمام حوار جاد بشأن المقترحين المقدمين منهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وعلى هذا الأساس، اقترح المبعوث الشخصي عقد اجتماع ثانٍ غير رسمي يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر أو يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. غير أن سلسلة من الأحداث وقعت اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر جاعلة من المتعذر على نحو متزايد الاجتماع في المواعيد المقترحة. واتخذ كل طرف إجراءات اعتبرها الطرف الآخر استفزازية ومدمرة للأجواء الإيجابية التي برزت في دورنشتاين، كما شكك كل منهما في حسن نوايا الآخر. ومع تنابع تلك الأحداث، وجد المبعوث الشخصي نفسه يعمل وفق منطق إدارة الأزمة، شأنه شأن عدد من العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، من أجل الحيلولة دون حدوث المزيد من التدهور في الحالة.

٦ - وبحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت الأجواء قد تحسنت فتمكن مبعوثي الشخصي من عقد اجتماع غير رسمي ثانٍ في مقاطعة وستشستر بولاية نيويورك في يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير. وفي بداية الاجتماع، أتيحت لكل طرف فرصة لإلقاء بيان افتتاحي. وبعد ذلك دارت مناقشات انصبت أساسا على حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها، حيث شكّا الطرفان كلاهما من وقوع انتهاكات. ودعت جبهة البوليساريو مجددا إلى اضطلاع الأمم المتحدة بأعمال للرصد، وأعلن المغرب مرة أخرى اعتراضه على ذلك. وأكد المغرب أيضا أن الجزائر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تفيان بالتزاماتهما الدولية بامتناعهما عن الاضطلاع بمسؤوليتهما فيما يخص اللاجئين الموجودين على أرض الجزائر.

٧ - وخلال ما تبقى من المحادثات، أعاد كل طرف عرض المقترح الذي قدمه في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وتناول بدرجات متفاوتة مقترح الطرف الآخر. وعلى الرغم من أن تبادل الآراء اتسم بالصراحة والاحترام، فإن الطرفين قد وافقا في نهاية الاجتماع على الموجز الذي عرضه المبعوث الشخصي والذي جاء فيه أن كل طرف لم يقبل مقترح الطرف الآخر كأساس وحيد للمفاوضات في المستقبل. وكان واضحا للمبعوث الشخصي أن الاختلاف الأساسي غير القابل للتفاوض حتى تاريخه بين الطرفين يكمن في مسألة تقرير المصير. فجبهة البوليساريو، بدعم من الجزائر، تتمسك بإجراء استفتاء يتضمن خيارات متعددة من بينها الاستقلال، بينما يتمسك المغرب بنظام للحكم الذاتي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض وباستفتاء لإقراره لا يتضمن إلا خيارا واحدا.

٨ - وعلى غرار ما جرى في دورنشتاين، حضر المحادثات وفدان مراقبان من الجزائر وموريتانيا ولكنهما لم يشاركا في المحادثات بصورة مباشرة. وكررت الجزائر دعمها لأي شيء قد يتفق عليه الطرفان، وتعهدت بالنظر في أسباب التأخر في إتاحة الاتصالات الهاتفية بين الصحراء الغربية ومخيم الداخلة، أبعد مخيمات اللاجئين، على النحو المتوخى في تدابير بناء الثقة المتفق عليها في وقت سابق.

٩ - ورحب الأمين العام، في الفرع المتعلق بالتوصيات من تقريره المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (S/2010/175)، بالتزام الطرفين المتواصل بعملية المفاوضات، وباستعدادهما للمشاركة في التبادل التحضيري غير الرسمي الذي نظمته المبعوث الشخصي. بيد أنه لاحظ أن الاجتماعين غير الرسميين اللذين عقدا في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ لم يسفرا عن تقدم في المسائل الموضوعية الأساسية، وأن الأمر يستلزم مزيدا من العمل قبل عقد جولة خامسة من المفاوضات الرسمية. ولاحظ أيضا أنه بات من الواضح، عقب الاجتماع غير الرسمي الثاني، أن كل طرف غير مستعد لقبول مقترح الطرف الآخر بوصفه الأساس الوحيد للمفاوضات في المستقبل ومن المستبعد أن يجد جديد في العلاقات بينهما أو في البيئة الإقليمية أو الدولية فيغير هذا الموقف في المستقبل القريب. وأوصى مجلس الأمن بأن يكرر تأكيد دعوته للطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، إلى التفاوض بحسن نية وبدون أي شروط مسبقة، برعاية المبعوث الشخصي، وإلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للدخول في مناقشات موضوعية وكفالة نجاح المفاوضات، بالاستناد إلى فحوى مقترحيهما وتطويره حيثما أمكن. وأكد أنه لا بد من أعمال الخيال والإبداع إذا أُريد إحراز تقدم.

١٠ - وفيما يتعلق بالحفاظ على وقف إطلاق النار، أبلغ الأمين العام المجلس بأن الحالة العامة ظلت هادئة في الإقليم وأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة)

لا تزال تتمتع بعلاقات طيبة مع الطرفين. ولاحظت البعثة وسجلت ٢٤ انتهاكا جديدا للاتفاق العسكري رقم ١ من قبل الجيش الملكي المغربي، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالانتهاكات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق وعددها ١١ انتهاكا. ولاحظت البعثة ما مجموعه خمسة انتهاكات جديدة للاتفاق العسكري رقم ١ من قبل القوات العسكرية لجبهة البوليساريو، مما يشكل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بالانتهاكات السبعة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن البعثة ظلت تتمتع بعلاقات طيبة مع الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو، فإن كلا الطرفين ظل يمتنع عن التعامل مباشرة مع الطرف الآخر. وظلت كل الاتصالات المعروفة بين القوتين المسلحتين تتخذ شكل رسائل خطية عن طريق البعثة. واقترحت البعثة إنشاء آلية عسكرية مشتركة للتحقق من أجل مناقشة الادعاءات بحدوث انتهاكات للاتفاق العسكري رقم ١ والمسائل الأخرى التي تحظى بالاهتمام المشترك.

١١ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية والجهود التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، قام السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بزيارة استغرقت خمسة أيام إلى الجزائر والمغرب والصحراء الغربية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تضمنت زيارة للاجئين الصحراء الغربية المقيمين في مخيمات قريبة من تندوف. وكانت تلك أول زيارة للمخيمات يقوم بها مفوض سام لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٧٦. وقد مهدت زيارة المفوض السامي الطريق لإعادة توجيه برنامج المساعدة في المخيمات، عن طريق زيادة مستوى المساعدة وتعزيز تركيزها على راحة اللاجئين على المدى الطويل، مع إيلاء اهتمام خاص لمجالات التغذية والصحة والتعليم. واستمر برنامج الأغذية العالمي في توفير ١٢٥ ٠٠٠ حصة من حصص التغذية العامة الشهرية لأضعف لاجئي الصحراء الغربية حالا. وعلى وجه الإجمال، وزع برنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٢٦ ٩٥٣ طناً من الأغذية. وحققت المفوضية في عام ٢٠٠٩ تقدماً كبيراً في مكافحة ارتفاع معدلات فقر الدم لدى اللاجئين، ووضعت الأساس لبرنامج شامل لصحة الطفل وتغذيته واستراتيجية لتنفيذ البرنامج مع جميع الشركاء.

١٢ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توفير الخدمات الهاتفية المجانية في المخيمات للاتصال بأفراد الأسرة في الإقليم، وتنظيم زيارات أسرية بين مخيمات اللاجئين في تندوف والإقليم. وبين نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠، أجرى اللاجئين ٣٦٢ ٢٠ مكالمات هاتفية مع أقرباء يعيشون في الإقليم، وشاركوا في ٣٧ رحلة ذهاباً وإياباً للقيام بزيارات أسرية، سافر خلالها ١٣٧ ١ شخصاً إلى مخيمات اللاجئين في تندوف وسافر ١٨٨ ١ شخصاً إلى مدن في الإقليم تقع غرب الجدار الرملي.

ومن أجل اختصار فترة انتظار الأشخاص المسجلين للقيام بزيارات أسرية، وتماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) و ١٨٧١ (٢٠٠٩) و ١٩٢٠ (٢٠١٠)، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها الرامية إلى تنفيذ خيار النقل البري لتوسيع نطاق برنامج الزيارات الأسرية.

١٣ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، سلّم الأمين العام بأن من واجب الأمم المتحدة التقيد بمعايير حقوق الإنسان في كل عملياتها، بما فيها العمليات المتعلقة بالصحراء الغربية، وأعرب عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان. ولاحظ أن كل جانب يتهم الآخر بارتكاب انتهاكات في حق الصحراويين في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين، وأن كل جانب ينفي الاتهامات الموجهة إليه. وكرر مرة أخرى مناشدته كل طرف أن يواصل الانخراط في حوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية كفالة احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين. وأكد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مهتمان بتعزيز احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكفالة فهم كل طرف في النزاع لمسؤولياته في هذا الصدد.

١٤ - كما أعرب الأمين العام في توصياته عن قلقه إزاء البُعد الإنساني للنزاع، بما في ذلك مخنة لاجئي الصحراء الغربية. وحث الطرفين على تأكيد اتفاقهما على توسيع نطاق برنامج الزيارات الأسرية وتعجيل وتيرة مشاورتهما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تنفيذه، لأن هذا من شأنه أن يمكن عدداً أكبر بكثير من الأشخاص في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين من المشاركة في الزيارات.

١٥ - وعلى سبيل متابعة الاجتماع غير الرسمي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٠، قام المبعوث الشخصي بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ آذار/مارس استقبله خلالها عاهل المغرب ورئيسا دولتي موريتانيا والجزائر وكذلك الأمين العام لجهة البوليساريو. وأكدت المناقشات التي أجراها المبعوث الشخصي في المنطقة أن المفاوضات لا تزال في طريق مسدود، وطلب من كلا الطرفين ومن الدولتين المجاورتين استهلال فترة تفكير لتطوير أفكار تتيح المضي بالعملية قدماً. كما زار باريس وعقد اجتماعات مع الحكومة الفرنسية في يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس بشأن هذه المسائل. وفي ٢٦ آذار/مارس، نشب خلاف يتعلق بمشاركة أفراد محددين في زيارات أسرية مقررّة أدى إلى وقف جميع الرحلات الجوية. وأجرى كل من المبعوث الشخصي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتصالات بالطرفين في محاولة لإيجاد حل لهذا الخلاف والسماح باستئناف الرحلات الجوية.

١٦ - وبعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام (S/2010/175)، اتخذ بالإجماع في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠). وفي ذلك القرار، سلم المجلس بأن تثبيت الوضع الراهن ليس مقبولا على الأمد الطويل، ولاحظ كذلك أن إحراز تقدم في المفاوضات أمر أساسي لتحسين نوعية حياة شعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها. وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية. وقرر تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٧ - وفي أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠، عقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعات منفصلة في جنيف مع ممثلين لجبهة البوليساريو والمغرب من أجل تقييم البرامج الحالية والسعي إلى إيجاد حل للخلاف الذي أدى إلى وقف الرحلات الجوية الخاصة بالزيارات الأسرية، وحثهم على الاتفاق على الخطوات اللازمة لاستهلال الزيارات الأسرية عن طريق البر.

١٨ - وفي الفترة الممتدة بين ٢١ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، زار المبعوث الشخصي عواصم ثلاثة أعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (لندن وباريس ومدريد) للتشاور بشأن أفضل السبل لدفع المفاوضات صوب تسوية يقبلها الطرفان، ولالتماس مشورتها الملموسة ودعمها المتجدد في هذا الصدد. وفي ١٦ تموز/يوليه، تشاور المبعوث الشخصي مع كبار المسؤولين في واشنطن العاصمة، وسيزور موسكو في تاريخ لاحق. وكانت الاجتماعات التي عقدها حمة الفائدة، وعبرت عن اهتمام جديد بتخطي الوضع الراهن والتوصل إلى حل. وأعرب كل أعضاء مجموعة الأصدقاء الذين اجتمع بهم حتى الآن استعدادهم للعمل معه ومع الطرفين لضمان نجاح المفاوضات المقبلة من خلال مشاركة موضوعية حقيقية ومرنة. كما وجد أن الجميع متفقون على ضرورة تكثيف العمل المتعلق بتدابير بناء الثقة، بما يشمل ذلك من استئناف الزيارات الأسرية عن طريق الجو، والاستهلال المبكر للزيارات الأسرية عن طريق البر، والنظر على وجه السرعة في تدابير بناء الثقة الأخرى التي اقترحتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.